زحـــام شـــديـــد لا مـــبرر لـه

تـظـاهـرة أمـنـيـة فـــي سـاحـة الـتـحـريـر كـل جمعة

فيما خلت ساحة التحرير وسط بغداد من أي متظاهر يوم امس الجمعة، والجمعات السابقة أيضا، وهي حالة سادت الساحة منذ عدة أشهر بعد أن خبت حماسة التظاهرات التي تواصلت فيها طوال اشهر خلال العام الماضي، غير ان الساحة ما زالت تشكل هاجسا مقلقا للقوات الامنية على ما يبدو

□ بغداد / احمد حسين

قوات مكافحة الشغب متواجدون كل جمعة... ارشيف

فقد انتشرت القوات الامنية العسكرية الى جانب مفارز الشرطة المحلية، كما تقف تحت نصب الحرية احدى عربات الدفاع المدني وسيارة اسعاف فوري، وبإمكان المار بهذه المنطقة ملاحظة التوتر على وجوه افراد القوات الامنية المنتشرين في الساحة.

الغريب في الامر ان الشارع المؤدي من خط المرور السريع الى نفق ساحة الطيران مكتظ بالسيارات، بحيث يستغرقك نحو ساعة أو اكثر لتقطعه والمفاجأة تكون عندما تجد السيارات تنساب بيسر في النفق صعودا الى ساحة التحرير التي بدورها لا تشهد زحاما كثيفا، والاشد غرابة ان الشارع المؤدي من ساحة الطيران الى تقاطع التحرير مغلق بالاسلاك الشائكة في حين ان النفق مفتوح، وهو الامر الاشد استفزازا لاصحاب السيارات.

اصحاب السيارات الذين يقضون وقتا طويلا نسبيا للوصول الى النفق، تبدو معالم الامتعاض واضحة على وجوههم العديد من اصحاب السيارات يرون في السيارات لبعض الوقت عند الاشارة القوات الامنية تظن ان الانتحاري اذا (خروق تظاهرية).

عندما يغادرون النفق ويشاهدون انسيابية السير الى ساحة التحرير، العديد منهم يظنون ان هناك تظاهرة تحت نصب الحرية هي التي تسبب الزحام، لكن ما ان يصلوا الى الساحة حتى يجدوها خالية من اي متظاهر، وهو ما يثير استياءهم وتساؤلاتهم عن مبررات فتح النفق وغلق الشارع الذي فوقه.

يوم أمس كانت المركبات العسكرية تقف في صف يمتد من النفق وصولا الى تقاطع ساحة التحرير، ما يجعل المارة يشعرون بان هناك تحوطات أمنية في هذه المنطقة التي لا توحي بأية اضطرابات، في حين أن الوضع الامني الذي شهد الكثير من الخروق الكبيرة في الاونة الاخيرة يجعلنا نتساءل عن سر اهتمام القيادة الامنية العليا بساحة التحرير التي ما عادة تشكل خطرا او ازعاجا للحكومة وإشغال قوات الامن بهذه الساحة بدلا من توجيهها الى أماكن غير مستقرة ولا تخلو من اضطرابات بين الحين والاخر.

في تقاطع ساحة التحرير حيث تقف الاجراءات الامنية التي تشهدها ساحة التحرير كل جمعة سببا يجعل العديد منهم يختارون طرقا وشوارع اخرى للوصول الى اماكن عملهم، غير انهم يفاجؤون بأن تلك الطرق البديلة هي الاخرى تشهد زحاما كثيفا بسبب توجه عدد كبير من المواطنين لسلوكهم هربا من زحام ساحة التحرير.

في تقاطع ساحة التحرير حيث تقف السيارات لبعض الوقت عند الاشارة الضوئية، قال أحد السائقين مازحا: "لم يعد امامنا سوى ان نشتري طائرات هليكوبتر للتخلص من الزحام، لكن المشكلة لن تسمح لنا الحكومة بذلك، فقد نهدد الأمن الجوي".

وليس بعيدا منه، وصف سائق آخر فتح النفق وغلق الشارع الذي فوقه بأنها، "احترازات أمنية مشددة، يريدون أن يخدعوا الانتحاريين"، مضيفا "يمكن وجد ان الشارع مغلق سيصاب بإحباط ويعود الى بيته".

بين الحين والاخر تشهد محافظة بغداد فعاليات ثقافية وفنية وغير ذلك، الا انها لا تحظى باهتمام أمني كالذي تحظى به ساحة التحرير كل جمعة، وهو ما يبرر للمواطنين اعتبار ساحة التحرير مصدر قلق للحكومة القوات الامنية يجعلها تدخل حالة انذار اسبوعي تحسبا لأية

قانون منع التدخين يثير حفيظة عشاق السجائر

بغداد / المدى

في الخامس من الشهر الجاري صوت مجلس النواب على مشروع قانون منع التدخين في الأماكن العامة والمؤسسات الحكومية.

وقد اثار القرار العديد من ردود الافعال بين مرحب وبين من وصف القرار بنوع من تقييد الحريات ويقول المواطن ثائر موسى إن " شروع مجلس النواب بإقرار قانون يمنع فيه التدخين في الأماكن العامة يعد خطوة ايجابية لان ذلك فيه نوع من التقدم الحضاري وهو معمول به في جميع دول العالم". وأوضح موسى بالقول "بعد إصدار القانون يجب فرض رقابة على تطبيقه وإصدار عقوبات بحق من يخالفه حتى وان كان شخصا يشغل منصب مسؤول في الدولة ضمانا لعدم تطبيق القانون على المواطن فقط". وتنص المادة الرابعة من قانون مكافحة التدخين على منع التدخين داخل مباني الهيئات الرئاسية والوزارات والدوائر والمؤسسات التعليمية والتربوية والصحية والمطارات والشركات والمصانع في المحافظات كافة، فضلا عن منع التدخين في المسارح ودور العرض والفنادق والنوادي والمطاعم وقاعات الاجتماعات والمناسبات ومكاتب العمل والأسواق التجارية ووسائط النقل العام والخاص الجماعية البرية والبحرية والجوية في الرحلات الداخلية والخارجية ومحطات تعبئة الوقود كافة. بدوره يقول المواطن محمود هاشم يدخن منذ أكثر من ٢٠ سنة إن "إقرار قانون منع التدخين يتعارض مع الحرية والديمقراطية التي تدعي بها الحكومة"، مبينا ان "القانون فيه تقييد غير معقول بالنسبة للمدخنين ويجب إعادة النظر بموادة".

وأضاف هاشم ان "لو فرضنا تم تطبيق القانون هل القوانين والعقوبات التي ستطبق على المخالفين ستطبق أيضا على المسؤولين ام سيخضع القانون أيضا للمحسوبية"، لافتا الى ان "هناك الكثير من القوانين التي تعد أهم من قانون منع التدخين لا تزال معطلة ومنها قانون الموازنة العامة الذي لم يقر لغاية الان وقانون العفو عن المعتقلين وقوانين أخرى تهم حياة المواطن كان من المفترض إقرارها بدل من إقرار قانون كهذا".

وتنص المادة السادسة على منع الترويج للتدخين بصورة مباشرة او غير مباشرة وتسري على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والمؤسسات الثقافية والرياضية ودور النشر والتوزيع ومكاتب الدعاية والإعلان، كما يمنع الفصل الثاني من القانون الصغير والحدث من التدخين او ممارسة مهنة بيع وشراء التبغ ومشتقاته، فيما يشدد الفصل الثالث على وضع لوحات تتضمن التحذير الصحي في مكان بارز، في المحلات التي تمارس بيع السجائر او التبغ.

خصصت ٢٦ مليار دينار من ميزانيتها لهذا الغرض

نائب المحافظ: وزارتا الثقافة والمالية لم تدرجا مشروع بابل عاصمة للثقافة التاريخية لعام ٢٠١٤ ضمن الموازنة

□ بابل / اقبال محمد

انتقد النائب الاول لمحافظ بابل علي عبد سهيل وزارتي المالية والثقافة لعدم ايفائهما بالالتزامات المتعلقة بتأهيل مدينة بابل الاثرية وادراج مشروع بابل عاصمة للثقافة التاريخية لعام ٢٠١٤ ضمن خططهما.

وقال سهيل في حديث لـ"المدى": ان الحكومة المحلية قررت اعتبار مدينة بابل الأثرية عاصمة العراق التاريخية لعام ٢٠١٤، وحصلت موافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء على ذلك وتم تخصيص عشرة ملايين دولار كدفعة اولى لاجراءات الادامة والترميم والدراسات. وذكر ان الحكومة المحلية حصلت سابقا على موافقة رئيس الوزراء على تخصيص المبلغ المذكور لغرض اعادة مدينة بابل الى الخارطة الاثارية العالمية والاعتراف بها من قبل منظمة اليونسكو، "لكن للاسف لم يتم صرف هذه المبالغ بسبب اعتراض وزارة الثقافة التي كان من المفترض ان تكون داعمة لهذا المشروع، لكنها وقفت عائقا امام التخصيص "، على حد قوله. واوضح سهيل ان الحكومة المحلية طالبت بتخصيص ٦٠٠ مليار دينار لتنفيذ هذا المشروع ويتم صرف المبلغ المذكور على ثلاثة دفعات لثلاث سنوات بواقع ٢٠٠ مليار دينار كل سنة ابتداء من العام الحالي.

وتابع بالقول: ان الحكومة المحلية فوجئت بأنه لم يتم ادخال هذه التخصيصات ضمن خطة الموازنة للعام الحالي من قبل وزارة المالية، مشيرا الى انهم ناشدوا نواب محافظة بابل في البرلمان من اجل التركيز على هذا الموضوع وإعطائه الاهمية ومطالبة الامانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس النواب بالتعامل مع هذا الموضوع بجدية تتناسب واهميته من اجل البدء بأعمال البنى التحتية والفنادق وقاعات للمؤتمرات وتأهيل المدينة بشكل عام. النائب الاول لمحافظ بابل اكد ان هذا الموضوع طرح امام معاون الامين العام لمجلس الوزراء خلال زيارة سابقة وتم الاتفاق على عقد اجتماع على مستوى عال يحضره مدير عام السياحة والمدير العام للاثار لغرض التهيئة لعقد اجتماع مع رئاسة الوزراء لادخال هذا المشروع ضمن خطة عام .

وبين ان الحكومة المحلية باشرت العمل بإنشاء البنى التحتية، اذ تم تخصيص ١٧ مليار دينار لترميم قصر الثقافة والفنون في بابل، وكذلك ترميم القصر الرئاسي في المدينة الاثرية بمبلغ سبعة مليارات دينار، بالاضافة الى تخصيص ملياري دينار للخدمات في منتجع بابل ضمن خطة المحافظة للعام الحالي، كجزء من الاجراءات لجعل بابل عاصمة العراق التاريخية عام ٢٠١٤.

من جانب اخر، أفاد سهيل بان خطة محافظة بابل لعام ٢٠١٢ ستكون قفزة من حيث الكم والنوع حيث هنالك مشاريع إستراتيجية تم ادراجها في الخطة شملت مختلف القطاعات، موضحا انه تم توزيع الخطة على اساس الكثافة السكانية للوحدات الادارية، الى جانب التركيز على مشاريع الخدمات العامة للمواطنين في قطاعات الصحة والكهرباء والسكن والطرق.

وذكر بأنه في قطاع الصحة تم التركيز على انشاء مراكز تخصصية لامراض السكري والاسنان وقسطرة القلب، اضافة الى شراء اجهزة حديثة ذات تقنية عالية لتجنيب المواطنين السفر الى خارج البلد لتلقي العلاج.

وفي قطاع الكهرباء، بين ان الخطة اعطت حيزا كبيرا لهذا القطاع، اذ تم رصد ١٣٩ مليار دينار لبناء محطات توليد الطاقة الكهربائية الثابتة والمتنقلة.

لم تسوّق سوى ٢٠ طنا من محصول الشلب

مصدر في ذي قار يحمّل الحكومة الاتحادية مسؤولية تراجع الإنتاج الزراعي

□ الناصرية - بابل / حسين العامل - اقبال محمد

حمل مصدر مسؤول في محافظة ذي قار الحكومة الاتحادية والشعَب الزراعية في المحافظة مسؤولية تراجع انتاج محصول الشلب، فيما عزا مختصون اسباب ذلك الى شحة المياه وتخلف منظومات الري وارتفاع اسعار المستلزمات الزراعية.

وكشفت البيانات الرسمية عن تراجع هائل في كميات الحبوب المسوقة من محصول الشلب خلال العام الحالي، لتؤشر حجم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في ذي قار والمتمثلة بشح المياه وتزايد ملوحة التربة وارتفاع اسعار البذور والاسمدة والوقود والمستلزمات الزراعية الاخرى.

ويقول مدير فرع شركة تجارة الحبوب في ذي قار المهندس محمد جعفر: إن مركز التسويق في سايلو الناصرية أنهى عمليات استلام محصول الشلب، الا ان الكميات المسوقة كانت مخيبة للآمال اذ بلغت ٢٠ طنا فقط، في حين كانت التقديرات والتوقعات ضمن الخطة الزراعية تتحدث عن تسويق ٩٠٠ طن. وعزا جعفر في تصريحات صحفية أسباب تراجع الكميات المسوقة إلى انحسار المساحات المزروعة بألف دونم بدلا من سبعة آلاف دونم كانت مقررة لزراعتها بمحصول الشلب، فضلا عن تلكؤ الحكومة الاتحادية في تحديد أسعار المحصول، وتهاون الشعب الزراعية بمتابعة الخطط الزراعية في المحافظة.

فيما يرى المعنيون بالشأن الزراعي اسبابا وعوامل اخرى ادت الى تراجع الانتاج، ابرزها شحة وتذبذب مناسيب المياه وارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية وتخلف منظومات الري التي ما تزال تتسبب بهدر ٦٠٪ من مياه السقي في المحافظة. اذ يشير رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية في ذي قار مقداد الياسري في تصريح لـ"المدى" إلى أن الخطط الزراعية في العام الحالي والأعوام السابقة تقلصت بشكل كبير وأصبحت تقتصر على مساحات تتراوح ما بين ٣٠٠ – ٥٠٠ ألف دونم من أصل ٨٠٠ ألف دونم جاهزة للزراعة، وذلك نتيجة شحة المياه وانخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات.

ودعا في الوقت نفسه الى تنظيم الموارد المائية وإدخال تقنيات الري الحديثة لمواجهة شحة المياه التي أخذت تحول دون زراعة أكثر من نصف مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

وطالب الياسري بإعادة النظر في السياسة السعرية عبر تفعيل مبدأ حماية المنتج الوطني، مشيرا الى ان الفلاح أصبح لا يمتلك القدرة على منافسة المحاصيل الزراعية المستوردة من دول الجوار إذ تدعم تلك البلدان فلاحيها ومنتجاتهم، وهو ما أدى إلى عزوف الكثير من الفلاحين عن الزراعة وترك أراضيهم بسبب ما تكبدوه من خسائر فادحة. وزاد: ان ما فاقم من حجم المشكلة هو ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية المتمثلة بالمكننة الزراعية والأسمدة الكيماوية والبذور فضلا عن الوقود. واكد الياسري على تفعيل دور وزارة الزراعة وجعله داعما للعملية الإنتاجية عوضا عن اقتصاره على المجالات البحثية والإرشادية فقط، لافتا إلى أن تراجع دور الوزارة تسبب بتردي القطاع الزراعي في عموم العراق.

ولفت رئيس اتحاد الجميعات الفلاحية الى ضرورة توسيع مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية لتشمل المزيد من المساحات التي تواجه مخاطر ارتفاع معدلات ملوحة التربة حيث لا تشكل المساحة الزراعية المستصلحة في محافظة ذي قار إلا ١٠٪ من مجمل الأراضي الزراعية. وكانت محافظة ذي قار قد شهدت خلال الأعوام الأخيرة انخفاضا غير مسبوق بمناسيب نهري الفرات والغراف المنحدر من نهر دجلة، نجم عنه جفاف العديد من الأنهر الفرعية التي كانت تتغذى منهما.

وعلى صعيد متصل، عقدت مديرية زراعة بابل مؤتمرا هو الاول من نوعه لتشجيع الاستثمار الزراعي في المحافظة، فيما اكدت استكمال قاعدة البيانات الخاصة بالمشاريع الزراعية المتوقفة والمعطلة. وقال مدير زراعة بابل حسين حسوني لـ"المدى": ان المؤتمر اقيم لطرح كل المشاكل التي تعيق عمل المستثمرين في قطاع الزراعة بغية تفعيل الاستثمار وتذليل العقبات.

ودعا جميع المستثمرين الى الافادة من قطاع الزراعة لما فيه من فرص نجاح واسعة، مشيرا الى ان المديرية اكملت قاعدة البيانات الخاصة بالمشاريع الزراعية المتوقفة والمعطلة، لافتا الى ضرورة التنسيق بين المستثمرين وهيئة الاستثمار لانجاح المشاريع.

من جانبه، وصف مدير اعلام الاستثمار بوزارة الزراعة الدكتور صباح الدرع، هذا المؤتمر بانه خطوة اولى في طريق جذب الاستثمار للقطاع الزراعي، مبينا ان الوزارة وضعت خطة متكاملة لتذليل العقبات كافة امام المستثمرين.

فـــي ميسـان اللغـم بخمسـة آلاف وإزالتـه بربـع مليـون دينار

□ بغداد / المدى

من المفارقات الساخرة في عراق اليوم، أن يسعى المواطنون في مدينة العمارة إلى تنظيم سفرات سياحية بالقرب من حقول الألغام في مناطق الفكة والطيب، حيث كانت مسرحاً لمعارك دامية خلال ثمانية أعوام من عمر الحرب بين العراق وإيران.

ويذكر العديد من اهالي ميسان انهم حين يذهبون في سفرات سياحية، حيث يستمتع الجميع بأجواء مشمسة مع وجود عينين من الماء الصافي، التي تستخدم في علاج بعض التقرحات، في تلك المناطق، ويستطيع المشاهد أن يرى بالعين المجردة عشرات الآلاف من القطع الحربية والمتفجرات غير المنفلقة هنا وهناك، تلهو العوائل من حولها.

ويقول المواطنون أنهم يذهبون إلى هذه المناطق طمعاً بساعة من الحرية لعدم توفر مثل هذه الفسحة في مدينة العمارة.

وشاهد المواطنون في هذه الرحلة عدداً من رعاة الأغنام الذين قطعت أطرافهم، فيما لم تسلم الحيوانات والكلاب السائبة من العوق نتيجة انفجار لغم هنا أو هناك.

مدير قسم التوعية البيئية في دائرة شؤون الألغام، إحدى تشكيلات وزارة البيئة، رياض ناصر قال في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن "هناك تصرفات خاطئة يقوم بها بعض الأفراد من خلال جمع السكراب الملوث أو المتاجرة بالمخلفات الحربية بسبب الأوضاع الاقتصادية أو بسبب الجهل واستغلال الأراضي الملوثة أو التعايش مع الخطر".

وأضاف ان لدى دائرة شؤون الألغام إحصائيات عن الذين تعرضوا لخطر المخلفات الحربية سواء من أودت بحياتهم أو بترت اطرافهم أو اصيب بتشوهات جراء الانفجارات، مؤكدا في الوقت نفسه أن الدائرة وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة كوزارة الداخلية ومديرية الدفاع المدني والمنظمات غير الحكومية مستمرة في إزالة الاف الأطنان من هذه المخلفات.

وتابع بالقول: إن دائرة شؤون الألغام قامت بالتعاقد مع شركات عالمية لإزالة المخلفات الحربية "وهي مكلفة جدا حيث إن صناعة اللغم تكلف ثلاثة دولارات بينما إزالته تكلف ٣٠٠ دولار، وهناك مساحات شاسعة ملوثة بهذه المخلفات"، مبينا ان هناك أساليب متنوعة لإزالة اللغم "ميكانيكية ويدوية اضافة الى كاسحات الألغام وهي دقيقة جدا ومكلفة وخطرة في الوقت نفسه".

من جهتها، بدأت محافظة البصرة بتدشين حملة كبرى لإزالة المخلفات الحربية، ويسعى المشروع لتطهير البصرة التي يقول بعض الخبراء إنها تعاني أسوأ مشكلة ألغام في العالم، لتمهيد الطريق أمام الشركات الدولية للاستثمار في المحافظة التي يوجد فيها المركز الرئيس لإنتاج وتصدير النفط.

وتشير التقديرات إلى أن العراق فيه نحو ٢٥ مليون لغم أرضي وملايين أخرى من القذائف التي لم تنفجر وان هذه الالغام والقذائف غير المنفلقة تعطل مشاريع التنمية والبنى التحتية والمجمعات السكنية والمناطق التجارية والصناعية، فضلا عن عرقلة تطوير حقول النفط.

وتتولى عمليات إزالة الألغام المنظمة العراقية لإزالة الألغام والمقذوفات غير المنفلقة ومعظم العاملين فيها عراقيون وتستعين بعدد من الخبراء من لبنان وكرواتيا.

وتمكنت المنظمة خلال فترة زمنية قصيرة من إزالة آلاف الألغام من منطقة شط العرب بمحافظة البصرة التي كانت أحد ميادين القتال الرئيسة خلال الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات.

من جهته، ذكر المسؤول عن عمليات ازالة الالغام في فرع المنظمة في البصرة عباس جاسم خميس، أن الألغام والقذائف غير المنفلقة أصبحت مدفونة على أعماق تزيد على متر بعد السنوات الطويلة التي ظلت خلالها في الأرض.

وقال: "ان هذه المنطقة هي امتداد لمخلفات حرب ثماني سنوات بين العراق وإيران، حيث نعثر على الذخائر بعمق متر وأكثر من متر"، مؤكدا ان أي مشروع استثماري يكون في المنطقة من الصعب المباشرة بتنفيذه إن لم تكن المنطقة مطهرة، لافتا الى ان ٧٠ ٪ من أرض محافظة البصرة ملوثة بالألغام وبالذخائر غير المنفلقة.